

## تقرير لجنة المراجعة إلى الجمعية العامة للمساهمين

التاريخ: 15 أبريل 2025 م

السادة مساهمو شركة الخليج للتدريب والتعليم،  
تحية طيبة وبعد،

الموضوع : تقرير لجنة المراجعة إلى الجمعية العامة للمساهمين عن السنة المالية 2024 ورأيها بشأن كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة

يس لجنة المراجعة في شركة الخليج للتدريب والتعليم أن تقدم للمساهمين الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، والذي يتضمن رأي اللجنة بشأن كفاية نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى بيان بالأعمال التي قامت بها اللجنة في نطاق صلاحياتها، وفقاً للمتطلبات التنظيمية والإشرافية المنصوص عليها في المادة (88) من لائحة حوكمة الشركات والمادة (5) من ميثاق لجنة المراجعة بالشركة.

### **أولاً: لمحات عامة عن لجنة المراجعة**

ت تكون لجنة المراجعة في الشركة من أربعة أعضاء، اثنان منهم مستقلان من غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، واثنان من الأعضاء الخارجيين. جميع الأعضاء يتمتعون بالكفاءة والخبرة اللازمة لأداء مهامهم، ويشمل ذلك عضواً متخصصاً في المالية والمحاسبة.

عقدت اللجنة عدة اجتماعات خلال السنة المالية 2024 لمناقشة القوائم المالية الأولية والسنوية، بالإضافة إلى اجتماعاتها الدورية مع المراجع الخارجي لمراجعة القوائم المالية والتقارير والملحوظات المقدمة من المراجع الخارجي. كما عقدت اجتماعات دورية مع إدارة المراجعة الداخلية في الشركة لمتابعة تنفيذ خطة المراجعة الداخلية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، بالإضافة إلى اجتماعات مع إدارة الحوكمة، بما في ذلك الجوانب القانونية.

تحمّل لجنة المراجعة مسؤولية الإشراف على ممارسات الحكومة وإدارة المخاطر والامتثال والرقابة، كما تساهم في تعزيز الثقة بسلامة الممارسات لضمان تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية.

### **ثانياً: المهام الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية 2024**

1. مراجعة القوائم المالية الفصلية والسنوية مع المراجع الخارجي والإدارة العليا قبل رفع التوصيات لمجلس الإدارة.
2. مراجعة السياسات المحاسبية المتتبعة في الشركة، ومتابعة المستجدات والتشريعات الجديدة، بالإضافة إلى تقديرات المحاسبة والمسائل المتعلقة بالتقارير المالية.
3. مراجعة العروض المقدمة من المراجعين الخارجيين لمراجعة القوائم المالية للربعين الثاني والثالث، بالإضافة إلى القوائم المالية السنوية للسنة المالية 2024 والربع الأول من عام 2025. كما قامت اللجنة برفع توصياتها إلى مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين لضمانت اختيار المرشح المناسب الذي يتمتع بالخبرة المطلوبة لأداء مهامه بموضوعية واستقلالية.
4. التأكد من استقلالية المراجع الخارجي ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

5. مراجعة وتحديث ميثاق لجنة المراجعة تمهدًا لعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه من قبل الجمعية العامة.
6. مراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية وميثاق المراجعة الداخلية، ومتابعة مدى فعالية إدارة المراجعة الداخلية في تنفيذ المهام الموكلة إليها، ومراجعة التقارير الدورية الصادرة عن إدارة المراجعة الداخلية، ومتابعة تنفيذ التوصيات والإجراءات التصحيحية المطلوبة.
7. تقييم مدى امتثال الشركة للأنظمة واللوائح والسياسات المعمول بها ومدى فعاليتها.
8. إجراء مراجعات دورية لملاحظات الجهات الرقابية للتأكد من التزام الشركة بتطبيق لوائح الحكومة والتشريعات.
9. مراجعة وتحديث مصفوفة الصلاحيات بالشركة.
10. إعداد وإصدار تقرير حول فعالية نظام الرقابة الداخلية السنوي، متضمنًا رأيًا بشأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للسنة المالية 2024.

**ثالثاً: رأي لجنة المراجعة بشأن كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة**

نفع مسؤولية ضمان وجود نظام رقابة داخلية شامل وفعال على عاتق الإدارة التنفيذية، ويتضمن ذلك الالتزام بالعمل وفق السياسات والإجراءات المعتمدة لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية وحماية أصول الشركة.

تم تصميم نظام رقابة داخلية متكامل في الشركة بناءً على التوصيات الصادرة عن الجهات التنظيمية والإشرافية. وتقوم الشركة بتقديم ومراقبة أنظمة الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر من خلال الإدارات الرقابية واللجان ذات العلاقة، وذلك بناءً على التقارير الدورية المقدمة إلى اللجنة من قبل الإدارة والتقارير الصادرة عن المراجعين الخارجيين.

واستناداً إلى التأكيدات والإفصاحات السنوية الواردة من الإدارة التنفيذية، ترى لجنة المراجعة أن نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وأنظمة المالية المطبقة حاليًا تعمل بفعالية مقبولة، مع الحاجة إلى تحسين بعض الجوانب لتعزيز كفاءة هذه الأنظمة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أي نظام رقابة داخلية، بغض النظر عن مدى دقة تصميمه وفعاليته تطبيقه، لا يمكن أن يوفر ضماناً مطلقاً.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

د. عبد الله الحسيني



رئيس لجنة المراجعة